

كلمة معالي وزير البترول والثروة المعدنية - المهندس علي بن إبراهيم النعيمي  
في الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي  
وارسو، بولندا ( ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣ )

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تتوجه حكومة المملكة العربية السعودية بالشكر الجزيل لحكومة جمهورية بولندا على جهودها الكبيرة والمميزة في الإعداد لهذا المؤتمر، مما هيأ الفرصة لتحقيق سبل نجاحه وخروج جميع المشاركين بقرارات إيجابية لصالح البشرية جمعاء.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أن الاتفاقية الجديدة لعام ٢٠١٥م يجب أن تكون شاملة ومتوازنة، وتشتمل على المحاور المتفق عليها بمؤتمر الأطراف الثامن عشر الذي عقد بالدوحة بما في ذلك: اجراءات تخفيض الانبعاثات والتكيف لظاهرة التغير المناخي والتمويل ونقل التقنية للدول النامية. كما ينبغي أن تستند إلى برامج التنمية الوطنية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الظروف والقدرات الوطنية لكل دولة على حدة، وأن تكون شاملة في معالجة جميع الغازات والقطاعات دون نقل عبء تكلفة الاستجابة لظاهرة التغير المناخي إلى الدول النامية بما في ذلك الدول المصدرة للبترول. وأن يتم تعزيز احتياجات التنمية المستدامة في جميع أركانها الثلاثة (التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية).

وان يُبنى الاتفاق الجديد لما بعد عام ٢٠٢٠م على أساس تحفيزي وطوعي وملزم على المستوى الوطني خاصة للدول النامية. وأن يكون هذا العمل المشترك مبني على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، ومدعوماً من قبل الدول الصناعية مع أخذ زمام المبادرة من قبلها .

السيد الرئيس،،

تُدرّك المملكة العربية السعودية أهمية الشراكة والتعاون ما بين القطاع العام والخاص في الأنشطة المناخية والمبادرات الدولية لمرحلة ما قبل عام ٢٠٢٠م. هذه الشراكات تساعد الدول والقطاعات الخاصة لتحقيق الأهداف بطريقة شاملة ومتوازنة.

كما أن هذه الشراكة أيضاً تأخذ بعين الاعتبار الظروف والقدرات الوطنية. ونظراً لطبيعتها الطوعية، ولأنها تتماشى من الخطط التنموية للدولة، فإنها تضمن الانتماء وإعطاء الأولوية لها للوصول إلى النتائج المرجوة. كما يمكن لتلك الشراكة أيضاً معالجة كل الفجوات في التخفيف من الانبعاثات والتكيف لظاهرة التغير المناخي، وتعزيز نشر التقنيات والدروس المستفادة من ذلك.

وفي هذا الصدد، فقد حققت المملكة العربية السعودية تقدماً في الانضمام إلى المبادرات الدولية لدعم جهودها الوطنية القائمة.

أولاً: اتخذت المملكة العربية السعودية قراراً للانضمام إلى مبادرة الميثاق العالمية، ونحن نعمل حالياً في تجهيز عضويتنا في المنظمة.

ثانياً: إن المملكة العربية السعودية عضوا في المنتدى الريادي لفصل وتخزين الكربون منذ عام ٢٠٠٥م ونشارك مشاركة فعالة في جميع أنشطته. وتعمل المملكة حالياً على تنفيذ مشروع تجريبي بخفض انبعاثات الكربون من خلال مشروع "الاستخلاص المعزز للنفط عبر حقن ثاني أكسيد الكربون". الذي سيبدأ في الربع الثاني لعام ٢٠١٤م. كما أن إحدى شركات القطاع الخاص لدينا تعمل حالياً على مشروع فصل واستعمال ثاني أكسيد الكربون في إنتاج مواد أخرى ذات قيمة اقتصادية، وسيقوم المشروع بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل ٥٠٠ ألف طن سنوياً.

ثالثاً: نحن أيضاً نشارك بفعالية في مبادرة معالجة كفاءة المباني والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المصاحبة لها، تحت مظلة منتدى الدول الاقتصادية الكبرى.

السيد الرئيس،،

السيدات والسادة،،

نحن على قناعة، متى ما تم وضع سياسات وإجراءات تشوّه السوق في سبيل تعزيز المصالح التجارية والاقتصادية لدول على حساب دول أخرى تحت مظلة الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، فإن ذلك سيّقوض العمل المشترك، وعليه فنحن ندعو شركائنا إلى توحيد الجهود لتعزيز العمل في إطار اتفاقية التغير المناخي على نحو يتماشى مع أهدافنا والتزاماتنا إزاء التنمية المستدامة.

شكراً لكم السيد الرئيس.